المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر

أ. سعودي محمد

جامعة المدية

saoudmedea@gmail.com

الملخص:

تعتبر حالة الاقتصاد الجزائري معقدة نظرا لعدة عوامل تتحكم فيها ، أدت مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات جد حادة خاصة في جانبي العرض والطلب ، حيث أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري جعله شديد الميل للإنفاق ، في ظل عدم مردودية إنتاجية مقبولة ،وحالة الجزائر هذه تشابه عدد من النماذج الاقتصادية البترولية ، وهنا فإن السمة المشتركة بين هذه الاقتصاديات هي اعتمادها على قطاع المحروقات مما يعزز الافتراض القائم على تغلغل المرض الهولندي بها ،فضلا عن حساسيتها العالية للصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار المحروقات ، وفي دراستن ا هذه خلصنا إلى أن الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحله خضع إلى حالة الصدمة التي يتعرض لها من مواتية إلى غير مواتية حسب مستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ،كما نتج عن غالبية الصدمات المواتية ظهور اثر الإنفاق للمرض الهولندي بشكل كبير وغير متحكم فيه.

الكلمات المفتاح:المرض الهولندي ، الصدمات الخارجية ، الصدمة المواتية ،أثر الإنفاق .

Abstract

The continuous accumulation of foreign exchange reserves in Algeria during the period 2000-2011 contributed to the increase in net foreign assets of the Bank of Algeria, which has become the main source of monetary expansion, Require the intervention of the Bank of Algeria in monetary market to sterilize these reserves using traditional instruments of monetary policy, which were not much effective, and was forced to use new instruments for sterilization, such as Retrieval of liquidity, permanent facilities and the transfer public treasury deposits from the banks to the Bank of Algeria.

Keywords: foreign exchange reserves, net domestic and foreign assets ;policy of sterilization, the monetary base, monetary policy instruments.

تمهيد :

يعرف الاقتصاد الجزائري جمودا رهيبا في جانب العرض رغم انتهاج القائمين على تنفيذ السياسة الاقتصادية له عددا من الإجراءات تهدف في مجملها إلي تحفيز جانب النمو ولعل أهم هذه الإجراءات إتباع سياسة مالية توسعي ة كان أهم أدواتها مجموعة من البرامج التنموية أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو2005-2009 ، ويظهر للوهلة الأولى أن النمو الاقتصادي المسجل في نهاية الفترة 2000-2010 قد عرف مستويات جد ايجابية باقترابه من حدود 6 **%**،لكنه في واقع الأمر نمو هش تابع بالأساس لارتفاع أسعار المحروقات بالإضافة إلي قطاع الأشغال العمومية وقطاع البناء وهما قطاعان مرتبطان بحجم الإنفاق كما يمثلان سلعا غير قابلة للاتجار مرتبطة بالطلب الداخلي وتشكل أهم مظهر من مظاهر آثار المرض الهولندي ، ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه هنا كيف ساهمت الصدمات المواتية في تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ؟ وسوف نحاول أن نجيب على هذا التساؤل من خلال تناول العناصر الآتية:

***مفهوم المرض الهولندي**

***مفهوم الصدمات الخارجية**

*** إسقاطات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ظل صدمات خارجية مواتية**

1-مفهوم المرض الهولندي:

تري كريستين إبراهيم —زادة بان مصطلح المرض الهولندي يرتبط بما عرفه الاقتصاد الهولندي خلال فترة الستينات من القرن الماضي حي شهدت هولندا خلال هذه الفترة زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال ، وعلى غير ما كان متوقعا ،كان لهذا التطور الإيجابي الجلي انعكاسات خطيرة علي أقسام مهمة من اقتصاد البلد ،حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية)أكثر قوة ،وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية اقل قدرة علي المنافسة ، وقد أصبحت هذه المتلا زمة تعرف باسم المرض الهولندي ،وبصفة عامة يمكن القول أن هذا الأخير يمكن أن يحدث نتيجة أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر [i] .

ولدراسة هذا المرض يجب تعقب أثرين هما :أثر الإنفاق ، وأثر تحرك الموارد . ويمكن تعقب أثر الإنفاق كالآتي :فعند زيادة الدخل من خلال زيادة أسعار النفط أو أي مورد طبيعي آخر مثلا ، فإن ذلك سوف لن يؤثر على أسعار السلع غير القابلة للاتجار لكونها تتحدد وفقا للأسعار العالمية إلا أن هذه الزيادة ستؤثر علي ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للاتجار لكونها تتحدد بالسوق المحلي ، لذلك فإن أسعار السلع غير القابلة للاتجار ستزيد مقارنة بأسعار السلع القابلة للاتجار (سعر الصرف الحقيقي) وسيؤدي ارتفاع السعر

النسبي للسلع غير القابلة للاتجار إ لي رفع تكلفة الإنتاج المحلي ، وهو الأمر الذي سيشجع هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع القابلة للاتجار . أما أثر تحرك الموارد فيمكن تعقبه كالتالي : فعند حدوث الرواج بسبب ارتفاع سعر السلعة المصدرة القابلة للاتجار أو اكتشاف مورد طبيعي جديد . فإنه يترتب علي ذلك تحرك عوامل الإنتاج نحو هذه السلعة أو المورد الطبيعي ،وارتفاع أسعار هذه العوامل[ii] .

وإن من شأن هذين التأثيرين ، الإنفاق وتحرك الموارد ، أن يتركا أضرا را على القطاعات القابلة للاتجار ، وأن ينتج عنهما ما يسمى بأثر تفكك التصنيع **Deindustrilization Effect**[iii].

2-مفهوم الصدمات الخارجية :

2-1تعريفها:

تعرف الصدمات الخارجية بأنها "الكوارث الطبيعية والتغيرات الضخمة في أسعار الصادرات أو الواردات القطرية والنزاعات في الدول المجاورة ،كلها تمثل صدمات خارجية سلبية- أحداث مناخية تخرج عن سيطرة الدولة ،ويمكنها أن تحدث أضرارا بالغة باقتصادها "[iv].

كما تعرف بأنها " أحداث خارجة لا يمكن التحكم بها ،ولها أثار قوية على مستوى الدخل في الدولة "[v].

ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تقاريره المتعددة [vi]:" تبين الصدمات الخارجية ضعف الاقتصاد وهشاشة اتجاهها على مستوى الدول النامية ،ويعتبرها إحدى أهم المعوقات الهيكلية الرئيسية للتنمية" ،كما يتناول تأثير النشاط التجاري الخارجي على الاقتصاد حيث يعرف هنا الصدمات " تتعرض الدول لصدمات غير متوقعة إذا ما قررت الشركات تخفيض نشاطها أو تحويله [vii]"وذلك نتيجة لازدياد المنافسة ومرونة الأسواق.

2-2انواع الصدمات الخارجية :

للصدمات الخارجية عدة أنواع هي :

*الصدمات الخارجية التجارية

*الصدمات الخارجية الطبيعية

*الصدمات الخارجية المرتبطة بحساب رأس المال

*الصدمات الخارجية الناتجة عن النزاعات

3-إسقاطات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ظل صدمات خارجية مواتية :

3-1مفهوم الصدمات الخارجية المواتية :تتنوع الصدمات الخارجية المواتية بين اكتشاف مورد طبيعي جديد وارتفاع سعر احدي سلع الصادرات ، ويمكن ملاحظة الصدمة المواتية من خلال التمثيل البياني المبين بالشكلين (1) و (2) واللذين يوضحان أثر اكتشاف الموارد الطبيعية أو التحسن التقني في القطاع الإنتاجي على منحنى إمكانيات الإنتاج ودالة الإنتاج

شكل رقم 1 :أثر الصدمة المواتية على منحني إمكانيات الإنتاج

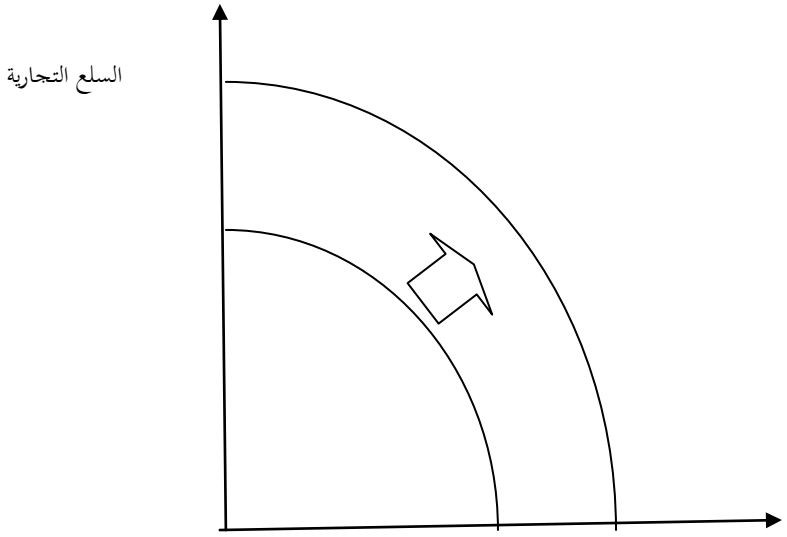

يوضح الشكل (1) نوعية الصدمة المواتية ،فقد يؤدي اكتشاف بعض المواد الجديدة ،أو ازدياد عائدات الصادرات ،أو تدفق رؤوس الأموال إلي الداخل إلي انتقال منحني إمكانيات الإنتاج إلي الأعلى ،لذلك نجد أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع تدفق رؤوس الأموال إلي الداخل ومنحني إمكانيات الإنتاج ، وتبرز هذه العلاقة بشكل واضح عند ازدي اد التحويلات الخارجية من خلال تحويلات العاملين في الخارج إضافة إلي المساعدات الخارجية[viii].

أما الشكل (2) فيبين أثر الصدمة المواتية على دالة الإنتاج

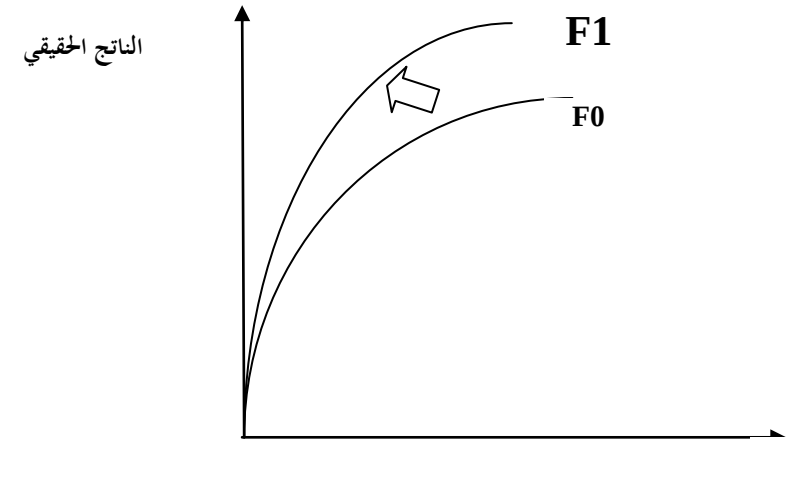

نلاحظ من شكل (2) تغير في دالة الإنتاج ،حيث يؤدي زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى إحداث ازدياد توظيف عناصر الإنتاج ،مما يؤدي إلي ارتفاع دالة الإنتاج إلى إحداث ازدياد توظيف عناصر الإنتاج ،مما يؤدي إلي ارتفاع دالة الإنتاج إلى أعلى ، والذي ينتج في الأساس من عملية ازدياد الإنتاج[ix].

2-3 دراسات تناولت تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري :

تعد دراسة الأستاذ عبد القادر الجبوري والتي تناولت إسقاطات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1960-1981 من أهم الدراسات التي تناولت تغلغل هذا الأخير خلال تلك الفترة حيث خلص إلي ما يلي : رغم وجود العديد من الدراسات حول المرض الهولندي فإن النتائج المتوصل إليها تبدو غامضة . إذ لا يمكن الوقوف عند الآثار التي يتوقعها النموذج بطريقة منتظمة، إذ أن ردود الفعل تجاه مداخيل المحروقات كانت متباينة في بعض النواحي و متشابهة في نواح أخرى وهو ما تبينه هذه المؤشرات[x]:

- إن الحصة النسبية للفلاحة ضمن الناتج الداخلي الخام قد تراجعت في البلدان المصدرة للبترول باستثناء الجزائر و العراق. و قد كان التراجع كبيرا في إيران و اندونيسيا و نيجيريا و الأكوادور. حيث مثل على التوالي : 12,5% و 20,8% و 32,8% و 9,9%.

- عرف القطاع الصناعي تقدما ضعيفا في كل من البلدان المعنية تقريبا باستثناء ترينيتي – طوباغوا حيث تدهورت حصته من 20,9% إلى 13,9%.

- عرف قطاع الخدمات و البناء، على العكس، تطورا واسعا في كل البلدان المصدرة للمحروقات من 10% سنة 1960 – 1970 بالنسبة لأغلبية البلدان المعنية، و قفز إلى أك ثر من 40% في نهاية الفترة المعنية.

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري حاول خلال فترت الدراسة المتعلقة بها 1960-1980 أن يوازن بين مداخيل النفط وتوزيعها في مجال التنمية الاقتصادية من خلال إتباع نموذج الصناعات المصنعة وهو بذلك هدف إلى الرفع م ن حجم العرض الكلي الداخلي خاصة في مجال البتر وكيمياء و الميكانيك والإلكترونيك والحديد والصلب ،غير أن الاختلالات التي بدأ يعرفها ابتدءا من نهاية سبعينات القرن الماضي وتعمقت مع بداية ثمانيناته وصولا إلى مرحلة الأزمة خلال الفترة 1985-1999

وهنا عرف الاقتصاد الجزائري جنوحا هائلا لاستخدام المورد النفطي كمصدر رئيس ليس لتمويل العملية التنموية بل لسد فجوة الخلل الحاصل في المنظومة الاقتصادية ،وبناءا علي هذا الطرح فإننا من خلال دراستنا هذه سنحاول تتبع مدي تغلغل المرض الهولندي في مفاصل الاقتصاد الجزائري خلال فترات الرواج أو ما يسمي بصدمات العرض المواتية والتي ترتبط أساسا بفترة ارتفاع أسعار المحروقات والتي ظهرت ملامحها خلال الفترة 2000-2010.

3-3الصدمة البترولية المواتية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010:

تظهر الصدمة البترولية المواتية التي عرفها الاقتصاد الجزا ئري خلال الفترة 2000-2010 من خلال الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط مما أدي إلى ارتفاع حجم مدا خي ل قطاع الحر وقات ،وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاسمي وهو ما تظهره الجداول والأشكال البيانية التالية :

تطور كل من: النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز المو ازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (GDP %) للفترة 1993-2007:

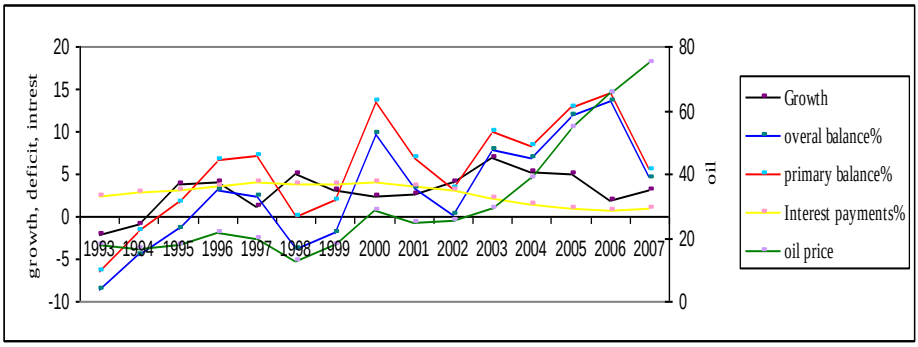

المصدر :بن بوزيان محمد وآخرون ،مقال بعنوان الآثار الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية ، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية عدد 2010 .

شكل يوضح تطور الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية (GDP %) للفترة 1963-2007

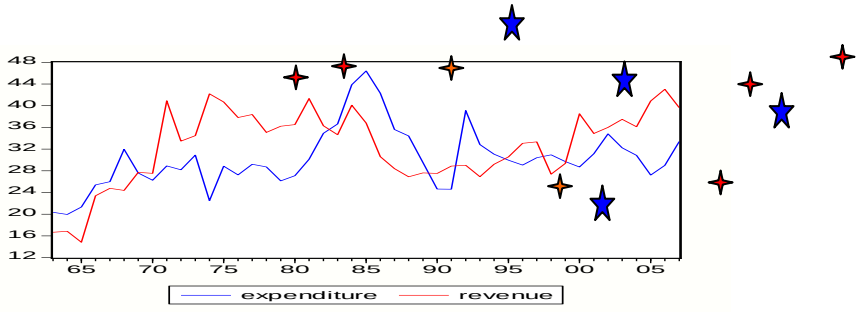

المصدر:بن بوزيان محمد وآخرون، مرجع سابق الذكر .

جدول رقم 1 يوضح تطور الإيرادات خلال الفترة 2000-2009 الوحدة مليون دج

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية	مجموع الايرادات العادية	مجموع الايرادات* *
2001	1013,4	398.2	179,3	16,8	103,7	90,3	**788.3**	1801.7
2002	1007,9	482.9	223,5	18,9	128,4	112,2	**965.9**	1973.8
2003	1350,2	524.9	233,9	19,3	143,8	69,7	**991.6**	2341.8

2647.2	**1076.5**	63,7	138,8	19.6	274,0	580.4	1570,7	**2004**
3555	**1202.3**	89.5	143.9	19.6	308.8	640.5	2 352.7	**2005**
4119.1	**1320.1**	119.7	114.8	23.5	341.3	720.8	2 799.0	**2006**
4188.5	**1391.7**	116.4	133.1	28.1	347.4	766.7	2 796.8	**2007**
2699.02	**983.62**	22.97	163.93	33.91	430.96	331.82	1715.40	**2008***
2625.46	**874.73**	**163.33**	**134.36**	**26.63**	**357.34**	**356.12**	1750.73	**2009***

المصدر:

2001..... 2006 :بن بوزيان محمد وآخرون، مرجع سابق الذكر .

***2009–2008* تقرير وزارة المالية لسنة 2009من الموقع الالكتروني www.mf.gov.dz**

تاريخ الاطلاع 2010

**** المجموع من إعداد الباحث**

منحني يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001–2009

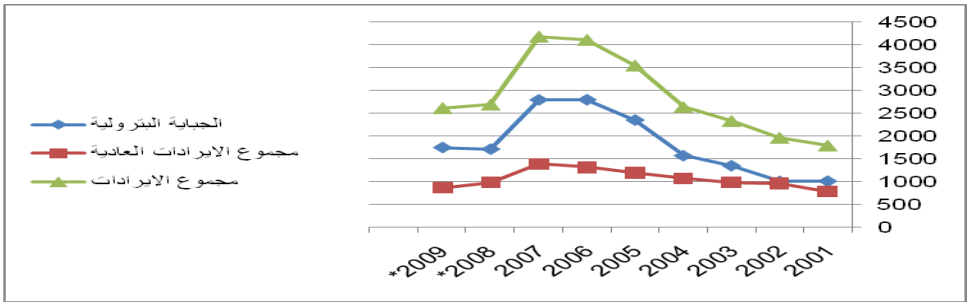

المصدر :من إعداد الباحث

لقد أوضحت العديد من الدراسات آثار الصدمات البترولية المواتية حيث ومن بينهم الأستاذ بن بوزيان محمد وآخرون من خلال دراسته المعنونة ب : الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السي اسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية [xi]، أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومي ب :1 (أو دينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة ،إذ سيصل إلي حدود 0.1435 كحد أقصي ،كما يقدر هذا الأثر على الناتج المحلى الإجمالي بمقدار المضاعف وهو :0.067636كحد أقصي ،أما الأثر على التضخم فيقدر في المدى القصير و البعيد ب– 5.790701 أما الأثر على معدل الفائدة فهو متباين حيث كان إيجابيا في الفترة الأولى بمقدار 0.02 وسالبا في الفترات اللاحقة بمقدار – 1.41عموما خلصت الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية للإيرادات العمومية –ارتفاع أسعار النفط مثلا– تمارس نوعا من الآثار الكينزية إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة . إذن ومن

خلال معرفتنا بآثار الصدمات المواتية على المعدلات الكلية للاقتصاد سنحاول تتبع هذا الأثر على الآثار الناجمة أصلا عن المرض الهولندي وهل هي السبب الرئيسي لها.

3-4 الصدمة البترولية المواتية وأثر الإنفاق للمرض الهولندي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010:

مثلما ذكرنا سابقا فإن أثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر من خلال ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للاتجار وهي (التشييد والكهرباء والماء وتجارة الجملة والتجزئة و النقل والاتصالات والتمويل والعقارات وبقية الخدمات) على حساب السلع المتاجر بها وهي (الزراعة والصناعة) ولتبسيط المعلومة نقول ارتفاع أسعار السلع الموجهة للاستهلاك الداخلي نتيجة زيادة الطلب عليها والابتعاد عن إنتاج السلع الموجهة للتصدير والتي تفقد مع مرور الوقت تنافسيتها في الأسواق الدولية،غير أن حالة الجزائر في هذا الجانب تبدوا متطرفة من الناحية الاقتصادية حيث أن 98% من صادراتها هي من المحروقات أما باقي السلع فهي تشكل 2% فقط و هذه الحالة المتطرفة هي نتاج عدد من الانحرافات في السياسة المنتهجة منذ 1962 إلى فترة الدراسة الحالية ،وهنا فإن اثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر جليا ومتفاقما بشكل خطير حيث أدي ارتفاع الطلب الكلي الداخلي إلى امتصاص كل ما يتم إنتاجه محليا ويدفع بذلك إلي زيادة الطلب على المنتجات الخارجية مما يرفع حجم الاستيراد وفيما يلي سنتناول المعطيات الإحصائية التي تبين ذلك لكن مع حصرها فقط مع فترة الدراسة ما عدى الجدول رقم 6:

جدول رقم 2يوضح حجم وطبيعة النفقات على قطاع ا لسلع غير القابلة للاتجار و خلال الفترة 2000-2010 و:ملياردج

النفقات / السوات	قطاع السكن	المنشآت الاقتصادية والادارية	التعليم والتدريب	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	التنمية المحلية
2000	69.5	63.8	38.8	12.3	30.9
2001	78.0	84.6	53.5	15.9	36.1
2002	88.4	94.2	56.0	27.4	41.1
2003	74.9	102.3	60	31.5	43.1
2004	65.9	101.2	61.8	30.8	27.9
2005	67.5	185.2	84.5	35.6	37.2
2006	89.7	263.9	84.1	32.9	51.1
2007	184.6	434.8	126.2	41.8	79.3
2008	187.6	619.6	135.7	54.9	78.9
2009	230.8	484.2	144.9	68.5	77.6
2010	293.5	495.4	153.5	71.2	65.3
المجموع	1429.9	2835	999	422.8	568.5

المصدر :فار عبد القادر ، فار عبد القادر ، أثر النفقات العمومية على النمو بالجزائر ،مذكرة ماجستير ،جامعة المدية ص205.

جدول رقم 3يوضح حجم النفقات على قطاع الفلاحة والري خلال الفترة 2000-2010 و:ملياردج

السنوات	نفقات القطاع الفلاحي و الري

2000	43.1
2001	59.6
2002	102.4
2003	83.5
2004	97.5
2005	138.5
2006	181.6
2007	199
2008	247.4
2009	282.3
2010	294.5
المجموع	1729.4

المصدر فار عبد القادر ،مرجع سابق الذكر ،ص205

جدول رقم 4يوضح معدلات نمو القطاعات خلال الفترة 2000–2010 :الوحدة% :

	معدل النمو	قطاع البناء و الأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	معدل النمو خارج المحروقات
2000	9.8	5-	3.9-	1.2	
2001	9.8	5.3-	1.9	5.4	
2002	5.1	0.5-	1.2	5.3	
2003	2.8	13.2	2	6	
2004	8.2	1.3-	2.9	6.2	
2005	5.5	19.7	1.5	4.7	
2006	8	3.1	1.3-	5.6	
2007	7.1	1.9	4.5-	6.3	
2008	11.6	4.9	2.2-	6.1	
2009	9.1	5.5	5.2	9.3	
2010	6.6	6	0.9	6	

المصدر : فار عبد القادر ،مرجع سابق الذكر ، ص185

جدول رقم 5 يوضح :طبيعة الصادرات خلال الفترة 2004–2008: الوحدة مليار دولار

المصدر :تقرير البنك المركزي 2008جدول رقم 6يوضح :بنية الصادرات خلال الفترة 1959–1962 الوحدة

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
المجموع	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
صادرات المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
%	97.92	98.40	97.93	98.38	98.25
خارج المحروقات	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40
%	2.08	1.6	2.07	1.62	1.75

:مليون فرنك فرنسي

البيان	الصادرات ا لإجمالية	صادرات المحروقات %
1959	3747	**58**
1960	3589	**54**
1961	3146	**54**
1962	3069	**59**

المصدر :عبد الله بلوناس ،الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدي إنجاز أهداف السياسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2005،ص15 .

من المعطيات التي بين أيدينا نلاحظ أن المخطط للاقتصاد الجزائري وفي ظل بحثه المستمر عن موارد التمويل التي تغطي الأحجام الهائلة لنفقات التنمية سواء خلال الفترة التي سادت خلال الاقتصاد المخطط 1965-1985 أو خلال الفترة التي تلت فترة الأزمة 2000-2010 ركز على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتغطية هذه النفقات (أنظر الجدول رقم 1) وهو ما دفعه أولا إلي توجيه أكبر قدر من الاستثمارات إلي قطاع المحروقات وضخ كميات هائلة من السيولة في شريان الاقتصاد مما أدي إلي ارتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاعات السلع غير القابلة للاتجار وتزايد هذا الارتفاع بشكل مضطرد نتيجة فشل النموذج التنموي السابق وبالتالي فإن النفقات الموجهة لتغطية الطلب على هذه السلع كانت جد كبيرة (انظر الجدول رقم 2) وانعكست بشكل ايجابي على معدلات نمو هذه القطاعات وعلي معدل النمو الكلي (أنظر الجدول رقم 4) دون أن يظهر لها أثر على الصادرات نظرا لكونها موجهة بصفة كلية للطلب الداخلي(أنظر الجدول رقم 5 و6) وفي غالب الأحيان يترتب عنها ارتفاع في الواردات يقلص من قيم الميزان التجاري ويجع ل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع ،وهو ما يعكس تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالات الصدمات المواتية.

1–كريستين إبراهيم –زادة ،المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية ،عدد مارس، 2003.

[ii] –عادل عبد الله،أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، بحوث ومناقشات ندوة عقدة في القاهرة 1996،المعهد العربي للتخطيط ، ص 180.

[iii] – عادل عبد الله،مرجع سابق الذكر،ص180.

[iv]– ناسي هاب،ممتاز حسين،لورد ويفر–امتصاص الصدمات –مجلة التمويل والتنمية ،ديسمبر2003.

– [v]

[vi] يمكن الرجوع إلى تقارير لجنة السياسات الإنمائية،مارس2003،مارس2008،مارس2009

[vii] تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية– دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام 2008 –المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

[viii] –عبد الله محمد ناصر العاضي ،الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة دمشق ،2008،ص16

[ix] عبد الله محمد ناصر العاضي ،الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة دمشق ،2008،ص17

[x] –عبد القادر الجبوري ،السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات –حالة اقتصاد صغير مفتوح –أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2006.ص267

[xi] – بن بوزيان محمد وآخرون ،مقال بعنوان الآثار الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية ، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية عدد 2010.